الأمم المتحدة

A/C.3/72/SR.26

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
30 November 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد غونارسون . . . . . (آيسلندا)
لاحقا: السيدة التميمي *(نائبة الرئيس)* . . . . . (قطر)

المحتويات

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

17-18667 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٠.

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/72/127 و A/72/128 و A/72/131 و A/72/132 و A/72/133 و A/72/135 و A/72/137 و A/72/139 و A/72/140 و A/72/153 و A/72/155 و A/72/162 و A/72/163 و A/72/164 و A/72/165 و A/72/170 و A/72/171 و A/72/172 و A/72/173 و A/72/187 و A/72/188 و A/72/201 و A/72/202 و A/72/219 و A/72/230 و A/72/256 و A/72/260 و A/72/277 و A/72/280 و A/72/284 و A/72/289 و A/72/290 و A/72/316 و A/72/335 و A/72/350 و A/72/351 و A/72/365 و A/72/370 و A/72/381 و A/72/495 و A/72/496 و A/72/502 و A/72/518 و A/72/523 و A/72/540)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/72/279 و A/72/281 و A/72/322 و A/72/322/Corr.1 و A/72/382 و A/72/394 و A/72/493 و A/72/498 و A/72/556 و A/72/580-S/2017/798 و A/72/581-S/2017/799 و A/72/582-S/2017/800 و A/72/583-S/2017/816 و A/72/584-S/2017/817 و A/72/585-S/2017/818 و A/72/586-S/2017/819 و A/72/587-S/2017/852 و A/C.3/72/11 و A/72/588-S/2017/873 و A/C.3/72/14 و A/C.3/72/16)

١ - **السيدة إلفر** (المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء): قالت إنها تقدم تقريرها (A/72/188) في نهاية سنة مأساوية يواجه فيها العالم أكبر أزمة إنسانية منذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة. وأضافت أنها ستعد تقرير متابعة عن النظام الإنساني واستجابته للأزمات الغذائية في حالات الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الحالات المتعلقة بالمناخ، سيُقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٨.

٢ - وأشارت إلى أنها حذرت، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، إلى جانب خبراء آخرين تابعين للأمم المتحدة، في رسالة إلى حكومة ميانمار، من الحالة الإنسانية الآخذة في التدهور ومن التمييز المنهجي ضد شعب الروهينغيا في ولاية راخين الشمالية. فقد هرب أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ من الروهينغيا إلى بنغلاديش منذ إطلاق عملية لقوات الأمن في ميانمار في آب/أغسطس ٢٠١٧. ولهذا ينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ موقفا حازما في مواجهة هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

٣ - وأكدت على أن التصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في الحالات المتأثرة بالنزاعات يتطلب اتباع نهج يراعي ظروف النزاع، بحيث يتيح المواءمة بين إجراءات المساعدة الإنسانية الفورية والتنمية الطويلة الأجل. ويجب كذلك تعزيز قدرة البلدان المتضررة من النزاعات على الانتعاش والصمود الطويلي الأجل. ذلك أن السياسات الطويلة الأجل التي تعالج الأسباب الجذرية للجوع ضرورية لتفادي التكرار الدوري للمجاعة.

٤ - **السيد فوراكس** (الاتحاد الأوروبي): قال إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء سيواصلون، باعتبارهم المانح الرئيسي للمعونة الإنسانية، تلبية احتياجات الأمن الغذائي العاجلة في الجمهورية العربية السورية. وقال إنها يساورها بالغ القلق إزاء الأزمات الإنسانية في جنوب السودان والصومال وشمال شرق نيجيريا واليمن، وقد خصص الاتحاد ١,٨ بليون يورو بالفعل، وهو مبلغ يمثل ٨٠ في المائة من الأموال التي تلقاها نداء الأمم المتحدة. وقال إنه لا يمكن منع المجاعة إلا إذا كان بمقدور الناس أن يتنقلوا بحرية من أجل الوصول إلى المعونة وكانت الوكالات الإنسانية تحظى بوصول آمن. وتساءل عن التدابير الملموسة التي يمكن أن تتخذها الدول من أجل كفالة وصول المساعدات الغذائية لجميع السكان في مناطق النزاع دون تمييز، وعن الكيفية التي يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد بها في كفالة توزيع أقصى قدر من الموارد المتاحة دون تمييز واستنادا إلى الاحتياجات ومواطن الضعف ووفقا للمبادئ الإنسانية.

٥ - **السيدة الموتشو** (المغرب): أشارت إلى أن المقررة الخاصة شددت، في الفقرة ٩٢ من تقريرها، على الحاجة إلى وضع اتفاقية عالمية تعطي الدول والمجتمع الدولي ولاية قانونية واضحة لمنع المجاعة وحماية الحق في الغذاء الكافي والحاجة إلى تنفيذ المعايير القانونية القائمة وتطوير القانون الدولي الحالي من حيث انطباقه على الأمن الغذائي. وتساءلت عما إذا كان من المجدي وضع

اتفاق دولي ملزم في السياق الحالي في ظل وجود سيل من الصكوك الدولية التي تنتظر التنفيذ الكامل والفعال.

٦ - **السيدة موغاس** (النرويج): أشارت إلى أنه ينبغي للمقررة الخاصة أن تدرج إشارة إلى إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة الذي أعدته لجنة الأمن الغذائي العالمي. فقد ذُكر في التقرير أن السياسات والإجراءات المتعلقة بالنزاعات القصيرة والطويلة الأجل ينبغي أن تكون متسقة مع الصكوك الدولية ذات الصلة. وفي هذا الصدد، وجهت النرويج الانتباه إلى الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري. وأضافت قائلة إن بلادها تتفق مع الرأي القائل بأن التشريعات الوطنية ينبغي أن توفر إطارا يمكّن الدول من الوفاء بالتزاماتها الدولية من أجل كفالة الغذاء الكافي للسكان في أوقات السلم وفي حالات النزاع المسلح، بما في ذلك عن طريق كفالة أن تعكس القوانين الوطنية بشكل تام القانون الدولي الحالي الذي يحظر ويجرّم الأفعال التي تؤدي إلى المجاعة في حالات النزاع المسلح.

٧ - **السيد حبيب** (إندونيسيا): قال إن حكومة بلده عممت سياسة القضاء على الجوع الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في خطتها التنموية وقامت، في ٢٠١٥، بتخصيص ما يقرب من ١,٦ مليون دولار من خلال برنامجها للحماية الاجتماعية من أجل دعم الأرز لفائدة ١٥,٥ مليون أسرة معيشية فقيرة.

٨ - وأضاف أن وفد بلده يود أن يعرف المزيد عن الترابط بين انعدام الأمن الغذائي والنزاعات المسلحة، وطلب معلومات إضافية عن التوصية المتعلقة بتعيين فريق دراسي خاص لاستكشاف إمكانية وضع صك ملزم قانونا لمنع المجاعة. وكرر الوفد تأكيد استعداده لمواصلة المناقشات بشأن الأعمال التحضيرية لزيارة المقررة الخاصة إلى إندونيسيا في ٢٠١٨.

٩ - **السيد كاستيلو سانتانا** (كوبا): قال إن الحق في الغذاء حق أساسي من حقوق الإنسان وإنه ينبغي اتباع نهج وقائي لتفادي الجوع في البلدان أو المناطق الموجودة في حالة نزاع. وأضاف أن الإعمال الكامل للحق في الغذاء لا يزال غاية مثالية، بالنظر إلى أن ما يقرب من ٧٩٥ مليون شخص يعانون من الجوع في العالم.

١٠ - **السيد قاسم آغا** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه لا ينبغي للمقررة الخاصة أن تعتمد على تقارير لا أساس لها من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمصادر المفتوحة عندما يتعلق الأمر بحالة المعونة الإنسانية في سوريا. وأعرب عن تفاجؤ وفد بلده من تجاهل المقررة الخاصة للجهود المضنية التي تبذلها الحكومة السورية بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة والتقارير المقدمة من البرامج الإنمائية للأمم المتحدة في سوريا. فقد نسقت الحكومة السورية دخول قوافل المساعدة الإنسانية والمعونة الغذائية إلى جميع مناطق البلاد تمشيا مع خطة الاستجابة الإنسانية، وعملت مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) لإعادة بناء المدارس التي دمرها الإرهابيون.

١١ - وتابع قائلا إنه يتعين على المقررة الخاصة أن ترصد وتوثق الانتهاكات التي يرتكبها كل من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة. فقد قامت تلكما الجماعتان بحرق ونهب المحاصيل، وتدمير الصوامع، وإحراق المخابز، وقطع جميع سبل العيش في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وذكر أن المقررة الخاصة أهملت أيضا الحقائق المتعلقة بالحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، وحالة الغذاء المتردية المترتبة عن ذلك هناك، أو المتعلقة باليمن، حيث تنفَّذ الضربات الجوية من قبل قوات التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية.

١٢ - **السيدة مبالا إيينغا** (الكاميرون): قالت إن جماعة بوكو حرام الإرهابية ما فتئت، منذ عام ٢٠١٣، تهاجم أهم الأنشطة التي تكفل توفير الغذاء لسكان الكاميرون، لا سيما التجارة والزراعة. وقد أدى التدفق الهائل للاجئين أيضا إلى زيادة تعرض الناس للجوع، وهو ما ضاعف نسبة السكان الذين يعيشون في ظل انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء البلاد. وأضافت أن الأمن الغذائي في الجزء الواقع أقصى شمال البلاد يوجد على رأس الأولويات الإنسانية للكاميرون في ٢٠١٧، وأن حكومة بلدها قد اتخذت عددا من التدابير لكفالة الأمن الغذائي، عن طريق تيسير تمكين اللاجئين في المقام الأول، وذلك من خلال دعم الأنشطة المدرة للدخل. وفي الختام طلبت مزيدا من المعلومات عن الاتفاقية العالمية المقترحة والإجراءات الرئيسية التي يمكن اتخاذها من أجل اعتمادها.

١٣ - **السيد أوغورلوغلو** (تركيا): قال إن استخدام التجويع كسلاح من أسلحة الحرب في الصراعات الحالية، كما هو الحال

في الجمهورية العربية السورية، أمر غير مقبول وجريمة بشعة. وأشار إلى توصية المقررة الخاصة المتعلقة بضرورة إقامة نظام عملي للإنذار المبكر للتحذير من أي ظروف تنذر بمجاعة وشيكة، فتساءل عن الكيفية التي يمكن بها استخدام منظومة الأمم المتحدة لإنشاء هذا النظام وإدارته.

١٤ - **السيدة ميو** (ميانمار): قالت إن حكومة بلدها ملتزمة بالتوصل إلى حل مستدام للسلام والاستقرار والتنمية لجميع المجتمعات المحلية في ولاية راخين وستفي بالتزاماتها حتى يتم تحقيق التقدم والنجاح. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أُنشئت لجنة للمساعدة الإنسانية وإعادة التوطين والتنمية في ولاية راخين لأغراض كفالة فعالية تقديم المساعدات الإنسانية، وتنسيق جهود إعادة التوطين وإعادة التأهيل، والعمل على تحقيق سلام دائم. وقد ساهم مجتمع الأعمال في ميانمار بحوالي ١٢ مليون دولار لتحقيق أهداف اللجنة. وأضافت أن بلدها لا يزال ملتزما بالعمل مع جميع الشركاء الإقليميين والدوليين من أجل التصدي للتحديات المتبقية.

١٥ - **السيدة الجبرين** (المملكة العربية السعودية): قالت إنه لمن المؤسف أن المقررة الخاصة استقت في تقريرها معلومات من الصحافة الشعبية ولم تقم بتمحيص مصادرها بعناية وفقا للممارسة المعتادة في الأمم المتحدة. وقد أشار التقرير، وعلى وجه التحديد، إلى استهداف السعودية المتعمد للمزارع في اليمن خلال العمليات العسكرية، وهو قول لا أساس له من الصحة ولا ينبغي أن يكون له مكان في هذا التقرير. وذكرت أن السعودية استجابت لطلب الرئيس الشرعي لليمن من أجل المساعدة في إعادة الاستقرار إلى البلاد وحمايتها من الميليشيات الحوثية المسلحة وقوات النظام السابق، التي قتلت النساء والأطفال والمسنين، وحاصرت المدن والموانئ، وعرقلت المعونة الإنسانية.

١٦ - وتابعت قائلة إن المقررة الخاصة لم تحط علما على ما يبدو بأن السعودية قدمت كميات ضخمة من المعونة إلى البلدان في جميع أنحاء العالم. ولأكثر من عقدين من الزمن، استجابت لاحتياجات العشرات من البلدان التي تعاني من المجاعة، والفقر المدقع، والكوارث الطبيعية، والحروب. وهي رابع أكبر مانح للمعونة في العالم، واليمن هو المستفيد الرئيسي من البرامج التي يقدمها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.

١٧ - **السيدة إلفر** (المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء): قالت إنها سعت جاهدة إلى أن تكون موضوعية في معالجة مسألة الحق في الغذاء في حالات النزاع، بغض النظر عن أطراف النزاع. وعلى العموم، قالت إنها ضمّنت إشارات إلى تقارير الأمم المتحدة ووكالاتها ولم تستخدم معلومات من الصحف أو المنظمات غير الحكومية المغمورة. وذكرت أنها حاولت الإحالة إلى جميع التقارير التي استُخدمت؛ وأن أي شخص يشكك في دقة التقرير ينبغي أن يتحقق من هذه الحواشي المرجعية. وقالت إنها لم تتمكن من زيارة ميانمار أو الجمهورية العربية السورية أو اليمن، ولذلك اضطرت للاعتماد على معلومات مصدرها منظمات دولية.

١٨ - وأردفت قائلة إنه على الرغم من أن وضع اتفاق دولي أمر مفضل، ينبغي أن تكون هناك على الأقل توجيهات ما لكفالة إدراك البلدان والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإرهابية وجميع أنواع الشبكات بأن جرائم من قبيل منع الغذاء، ومحاصرة الأبرياء، وتدمير الزراعة، واستخدام التجويع سلاحاً من أسلحة الحرب هي جرائم ضد الإنسانية تتحمل المسؤولية فيها كل واحدة منها بصفة منفردة. وأكدت على أنه من الصعب في الوقت الراهن وضع اتفاقية دولية بالنظر إلى الحالة السياسية في كل نزاع من النزاعات، ولذلك اقترحت إنشاء فريق دراسي من قبل مجلس حقوق الإنسان. وأضافت أنها أوضحت ما ينبغي إدراجه في اتفاقية من هذا القبيل في الفقرة ٩٢ من تقريرها، وأن الاتفاقية ينبغي أن تتصدى للأسباب الجذرية وإنشاء نظام للإنذار المبكر.

١٩ - ومضت قائلة إنه يجب على المجتمع الدولي العمل معا من أجل حماية المدنيين، لأن الحرب تحدث في كل مكان، وليس فقط في منطقة القتال. والمسألة التي ينبغي التشديد عليها هي أنه ليس من الممكن وقف المجاعة والجوع ومن المستحيل تقريبا تحقيق القضاء التام على الجوع بحلول ٢٠٣٠ وذلك بسبب النزاعات والأزمات الطويلة الأمد والقضايا المتعلقة بالمناخ بشكل أساسي.

٢٠ - وتابعت قائلة إنه نظرا لعدد الكلمات المسموح به في التقرير، فإنها لم تستطع أن تدرج جميع البلدان، وإنها ستدرج في تقريرها القادم البلدان التي لم يرد ذكرها في التقرير الحالي.

٢١ - **السيدة بولي باري** (المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم): عرضت تقريرها (A/72/496)، وأشارت إلى الجهود غير العادية التي تبذلها الدول لتحسين معدلات الالتحاق بالمدارس،

ولا سيما في القارة الأفريقية، حيث زادت أعداد الملتحقين بالمدارس بالضعف تقريبا. ورأت أن من المهم التفريق بين الإنصاف والمساواة في التعليم. وتعني المساواة معاملة جميع الطلاب بنفس الطريقة، بينما يعني الإنصاف تمكين كل طالب أو طالبة بما يحتاجانه من أجل النجاح. ولذلك فإن الإنصاف ينطوي على شمول الجميع؛ ويجب أن تلبي البيئة التعليمية احتياجات الطلاب من مختلف الخلفيات والقدرات الاقتصادية والاجتماعية.

٢٢ - وبالإضافة إلى التوصيات الواردة في تقريرها، قالت إن التصدي للتحديات والعقبات التي يواجهها الأطفال غير الملتحقين بالمدارس يتطلب أفكارا مبتكرة، واستراتيجيات لبناء القدرات في مجالات التدريس وإدارة نظام التعليم والبحوث لكفالة كون المعلومات ملائمة إلى أقصى حد ممكن في الاستجابة للاحتياجات المحددة. ورغم أن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التمتع بالحق في التعليم، دعت المقررة الخاصة المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم السياسي والمالي والفني للسياسات التعليمية الشاملة للجميع والمنصفة من أجل تحقيق جدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠.

٢٣ - **السيدة بوغياي** (هنغاريا): قالت إن التقرير سلط الضوء على حق الأقليات الثقافية والإثنية واللغوية في التعليم، وذكرت أن نظام التعليم الوطني في هنغاريا يولي اهتماما خاصا للأقليات اللغوية. وأعربت عن قلق هنغاريا البالغ إزاء قانون التعليم الذي اعتمد مؤخرا في أوكرانيا وما له من أثر ضار على حقوق الأقليات. وقالت إنه في حال نُفذ هذا القانون، فسيكون له أثر مدمر على نظام التعليم باللغة الهنغارية في ترانسكارباثيا، وهو ما يثير احتمال إغلاق المدارس التي تدرس باللغة الهنغارية، التي طالما كان اشتغالها مضمونا تقليديا. ويتعارض هذا القانون مع المعايير الدولية، ولا سيما اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم، وكلتاهما صدقت عليهما أوكرانيا. وتساءلت عن الإجراءات التي يمكن اتخاذها لضمان تحسين امتثال الدول لالتزاماتها الدولية وعن كيفية معالجة أهمية التعليم باللغة الأم بالنسبة للأقليات بطريقة أفضل.

٢٤ - وأردفت قائلة إن اللغة هي حجر الزاوية في الحضارة وأهم واسطة للتعبير ونقل التراث الثقافي. ولهذا فإن حماية اللغات الأم أمر جوهري للتنوع اللغوي والثقافي للبشرية، كما أن هناك حاجة إلى سياسات لغوية جيدة التخطيط من شأنها أن تعزز الجهود الجارية التي تبذلها مجموعات الناطقين باللغة من أجل الحفاظ على لغاتها الأم وإنعاشها ونقلها إلى الأجيال الشابة. ولا يمكن تصور وجود تنوع ثقافي بدون تنوع لغوي، كما أن التنوع الثقافي ليس عبئا بل هو مصدر للإلهام.

٢٥ - **السيد توربيرغسن** (النرويج): قال إن بلده ضاعف دعمه للتعليم على مدى السنوات الأربع الماضية وهو ملتزم بمواصلة دعم الحكومات في تنفيذ سياسات تعليمية شاملة للجميع ومنصفة. ويصب الهدف العام لدعم بلده في عدم ترك أي أحد خلف الركب، مع التركيز بوجه خاص على تعليم الفتيات والأطفال الذين يصعب الوصول إليهم. وذكر أن التقرير يميز تمييزا أساسيا بين المساواة والإنصاف في التعليم؛ ويرى أن المساواة ضرورية، إلا أنها ليست كافية لكفالة أن يتلقى المتعلمون ذوو الاحتياجات الخاصة الدعم الذي يحتاجون إليه لتحقيق النجاح. ولذلك فمن الأهمية بمكان تحديد الأطفال والشباب الذين لا يظهرون في الإحصاءات، إذ إن وضع سياسات مستنيرة يحتاج إلى بيانات. وتابع قائلا إن النرويج تؤيد الدعوة إلى تعزيز تدابير تحديد هوية الأفراد والجماعات الذين يحتاجون إلى دعم محدد، وقال إنه يود الحصول على مزيد من المعلومات بشأن التدابير العملية التي يمكن أن تتخذها الدول في تحديد هذه الجماعات.

٢٦ - **السيدة فوفانا** (بوركينا فاسو): قالت إن التقرير أظهر الحاجة إلى التركيز على الفئات الضعيفة مثل المهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة. وقالت إن حكومة بوركينا فاسو تدرك أن تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة سيتوقف على النجاح في تحقيق الهدف ٤؛ ولهذا التزمت بجعل التعليم حقيقة واقعة للجميع في جميع أنحاء البلد. وينعكس ذلك في الأولوية التي تعطيها للتعليم وفي العدد المتزايد من المدرسين والمؤسسات التعليمية. وذكرت أنه جرى مؤخرا اعتماد قانون بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يهدف إلى التعجيل بتنفيذ السياسة التعليمية. وبسبب سوء الحالة الأمنية في منطقة الساحل، تم وضع برنامج طوارئ للفترة ٢٠١٧ —٢٠٢٠، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية، وزيادة قدرة السكان على الصمود، والمساعدة في تحسين الحوكمة في تلك المنطقة. وقالت إنها تود أن تعرف الآليات التي يمكن استخدامها لقياس التقدم المحرز في مجال التعليم وتحسين توجيه الإجراءات المستقبلية.

٢٧ - **السيد المنصوري** (قطر): قال إن بلده عمل، بدافع من إيمانه العميق بالدور المحوري للتعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على تعزيز التعليم الجيد على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وأضاف أن قطر تتصدر الترتيب الإقليمي والدولي في جودة التعليم. وعلى الصعيد الدولي، يوفر بلده خدمات تعليمية عالية الجودة لملايين الأطفال، ولا سيما في المناطق التي تعاني من النزاعات والكوارث الطبيعية.

٢٨ - بيد أن الإنجازات التعليمية لبلده تُقوض نتيجة للتدابير الأحادية الجانب وغير القانونية المفروضة على قطر. وقال إن هذه التدابير منعت المئات من الطلاب من الالتحاق بالمدرسة أو الجامعة. وأشار إلى أنه على الرغم من أن الدول التي تفرض تلك الجزاءات على قطر أجبرت المئات من مواطنيها على وقف دراساتهم في مؤسسات قطرية، لم تطرد قطر الطلاب الأجانب المنحدرين من تلك الدول، لأن الحكومة القطرية تمتثل لصكوك حقوق الإنسان التي تضمن الحق في التعليم. وطلب إلى المقررة الخاصة أن تتقاسم آراءها بشأن الكيفية التي يمكن بها كفالة الحق في التعليم للاجئين.

٢٩ - **السيدة لوزانو روبيلو** (المكسيك): أشارت إلى التشديد الوارد في التقرير على ضرورة التصدي للتمييز من خلال تحديد الأشخاص والجماعات الذين يحتاجون إلى دعم خاص ومحدد الهدف، وقالت إن المكسيك تدرك الحاجة إلى مكافحة التمييز الهيكلي من خلال سياسات محددة تتصدى للعقبات التي تمنع الناس من ممارسة حقهم في التعليم. وقالت إن المكسيك أحدثت تغييرات مختلفة في إطارها المعياري في السنوات الأخيرة، حيث تركز على جودة التعليم والوصول إلى قطاعات السكان الذين لا تُلبى احتياجاتهم التعليمية الأساسية. وقد ذكر التقرير أهمية تعزيز جودة التعليم والتعلم، مع إيلاء اهتمام خاص لاستراتيجيات نشر المدرِّسين المؤهلين والمدرَّبين في المناطق الريفية ودعمهم واستبقائهم. وتساءلت عن الاستراتيجيات المحددة التي اعتمدتها الدول لتشجيع المدرسين المؤهلين على الانتقال إلى المناطق الريفية. وفيما يتعلق بتطوير نظم المعلومات التي توفر بيانات مصنفة عن التعليم، قالت إنها تود أن تطلع على الممارسات الجيدة التي تم تحديدها في تطوير هذه النظم والتي تأخذ في الاعتبار مشاركة المجتمع المدني.

٣٠ - **السيد عوديشو** (العراق): قال إن التعليم حق تكفله الدولة لجميع العراقيين مجانا، بحسب الدستور العراقي. وقد باشرت الحكومة العراقية تنفيذ استراتيجية وطنية للتعليم للفترة الممتدة من ٢٠١٢ إلى ٢٠٢٢ تحتوي على عدد من العناصر الهامة. وتهدف الاستراتيجية إلى تحسين جودة التعليم بما يتماشى مع المعايير الدولية من خلال تحديث أساليب التقييم والامتحانات. وترمي أيضا إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، وتحسين الفضاءات الترفيهية، والشروع في برامج المسرح المدرسي. وفي المناطق المحررة من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، ستتلقى مشاريع إعادة إعمار المدارس الموارد اللازمة من صندوق خاص.

٣١ - واسترسل قائلا إن قطاع التعليم يواجه تحديات هائلة في العراق، ولا سيما في المناطق التي كانت تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية سابقا. ذلك أن تلك المجموعة استخدمت المدارس كمراكز للتدريب يُعلَّم فيها الأطفال القتل واستخدام الأسلحة، واستُبدلت فيها المناهج المدرسية بالإيديولوجيا المتطرفة. ولذلك ينبغي للمنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية أن تزيد من مساعدتها الفنية واللوجستية للعراق وأن تساعد في إعادة بناء المدارس في المناطق المحررة. وينبغي أن يستفيد العراق أيضا من تجارب الدول الأخرى فيما يتعلق بإعادة تأهيل الطلاب الذين تعرضوا للعنف والاضطهاد.

٣٢ - **السيدة الموتشو** (المغرب): قالت إنه من دواعي سرور وفد بلدها أن يرى التقرير وقد أتى على ذكر بعض الممارسات الجيدة لبلدها. وقالت إن التعليم هو أحد الأولويات الكبرى لبلدها وأن الحكومة وضعت برنامجا لكفالة مراعاة المساواة بين الجنسين على نحو أكثر انتظاما في برامج وسياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويتمثل أحد أهداف البرنامج في كفالة الإنصاف والمساواة في الحصول على التعليم الجيد للبنين والبنات والحد من معدل التسرب المدرسي. وتجري أيضا مشاورات واسعة لوضع رؤية استراتيجية لإصلاح التعليم للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

٣٣ - وتساءلت عن التدابير التي يمكن اتخاذها لكفالة استخدام أدوات موثوقة لرصد إعمال الحق في التعليم وحفزه وتقييمه، ولا سيما في البلدان النامية وفي المناطق الريفية.

٣٤ - **السيد أوستينوف** (الاتحاد الروسي): قال إن فكرة المساواة في حق الأفراد في التعليم، التي تستتبع الحاجة إلى دعم إضافي لبعض المتعلمين، تحتاج إلى مزيد من التحسين. وقال إنه لا ينبغي أن يمنح مثل هؤلاء التلاميذ وضعا حصريا ولا ينبغي تكوين جماعات خاصة ذات امتيازات تحتاج إلى المزيد من

المساعدة، لأن ذلك يمكن أن يقوض حقوق أغلبية المتعلمين العاديين.

٣٥ - وتابع قائلا إن من الأمثلة الواضحة على التمييز والعوائق التي تواجهها الأقليات الإثنية واللغوية قانون التعليم الذي اعتمد مؤخرا في أوكرانيا، ومن الواضح أنه قانون ذو طابع تمييزي وينتهك حق الملايين من مواطني ذلك البلد في تلقي التعليم باللغة الأصلية، ولا سيما الناطقين بالروسية. ويفرض القانون قيودا صارمة على استخدام لغات الأقليات القومية في المؤسسات التعليمية، خلافا لدستور أوكرانيا والتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. وذكر أن وفد بلده يدعو المقررة الخاصة إلى إيلاء اهتمام وثيق لإعمال الحق في التعليم بالنسبة للأقليات القومية في أوكرانيا وضرورة امتثال السلطات الأوكرانية للأحكام ذات الصلة الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية الأقليات القومية، والميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات، واتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم. وأعرب عن أمله في أن تقدم المقررة الخاصة مساعدة الخبراء اللازمة للسلطات الأوكرانية من أجل تصحيح هذه الحالة التي تنطوي على تمييز.

٣٦ - **السيد فوراكس** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن الوفد الذي يمثله يشعر بالقلق إزاء التفاوتات الجنسانية التي أبرزها التقرير ويود أن يكرر دعوة المقررة الخاصة إلى الدول من أجل تحديد ومعالجة الحواجز المتعددة التي تواجهها النساء والفتيات في الوصول إلى التعليم. وأشار إلى التدابير المتخذة لتحسين ظروف تعليم الفتيات المذكورة في التقرير، التي أوصت بها هيئات معاهدات من قبيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقال إنه يود الحصول على مزيد من المعلومات بشأن الحاجة إلى توفير بيئات تعليمية آمنة خالية من التمييز والعنف. وبالإضافة إلى ذلك، يود الاستماع إلى بعض الأمثلة عن الممارسات الفضلى بشأن التدابير القصيرة الأجل الرامية إلى تمكين اللاجئين من الوصول إلى التعليم.

٣٧ - **السيدة فرنانديز فرنانديز** (كوبا): قالت إن إعمال الحق في التعليم يخلق ظروفا مواتية للتمتع بحقوق الإنسان الأخرى. وتساءلت عن الدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون الدولي في تعزيز الحق في التعليم، من خلال توفير التمويل، وتبادل الممارسات الفضلى والخبرات، والمساهمة بالموارد البشرية في التنفيذ.

٣٨ - **السيدة مكوانازي** (جنوب أفريقيا): قالت إن الحق في التعليم يظل واحدا من أهم أولويات بلدها، بما في ذلك الحاجة الماسة إلى تحقيق تعليم جيد منصف وشامل للجميع لدى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والعمل على تحقيق جميع الأهداف الأخرى المتفق عليها دوليا.

٣٩ - وأشارت إلى أن المقررة الخاصة نظرت في تقريرها في حالة الأفراد والجماعات المعرضين لخطر الاستبعاد، بيد أن هناك حاجة إلى التشديد على استبعاد الأطفال الذين يجبرون على العمل في وظائف خطيرة ومرهقة جسديا من أجل رفع الأرباح التجارية إلى أقصى حد. وقالت إنه لا يمكن، في هذه الظروف، إعمال الحق في التعليم؛ مضيفة أنها مهتمة بسماع آراء المقررة الخاصة بشأن الوصول إلى أولئك الأطفال. وفي الختام، طلبت من المقررة الخاصة أن تعلق على الصلة الجوهرية بين الحق في التعليم والحق في التنمية.

٤٠ - **السيدة غراي** (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)): قالت إن إحراز تقدم بشأن كفالة الحق في التعليم في جميع أنحاء العالم مسؤولية مشتركة. وقالت إن اليونسكو ترحب بالأهمية التي يوليها التقرير إلى النُّهُج العادلة المتبعة في مجال التعليم لصالح المهمشين والضعفاء. ولطالما كانت اليونسكو مدافعا قويا عن القوة التحويلية للتعليم؛ كما أن التعليم المنصف والجيد والشامل للجميع هو أداة أساسية للتنمية المستدامة، واحترام حقوق الإنسان، والمنع الفعال لنشوب النزاعات. وذكرت أن اليونسكو تقدر بصفة خاصة مشاركة المقررة الخاصة ومساهمتها النشيطتين في أعمال اللجنة التوجيهية المعنية بأهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المتعلقة بالتعليم التي تعقدها اليونسكو، وهي آلية تضم أصحاب مصلحة متعددين من أجل تنسيق الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة.

٤١ - وبالنظر إلى أن الدور الرئيسي في كفالة الحق في التعليم يقع على عاتق الحكومات، تساءلت عن الكيفية التي يمكن بها للحكومات أن تعمل بفعالية على تشجيع المشاركة الكاملة لجميع أصحاب المصلحة وإسهامهم في تحقيق هدف التعليم الشامل للجميع والمنصف والجيد على أساس جماعي. وسألت أيضا عن

الكيفية التي يمكن بها للحكومات أن تبادر إلى دعم تهيئة بيئة مواتية لتقاسم المسؤولية وبناء القدرات من أجل كفالة أن تكون جميع القطاعات مسؤولة عن تحقيق نتائج التعلم المنشودة.

٤٢ - **السيدة ويدودو** (إندونيسيا): قالت إن الحق في التعليم مكفول بموجب الدستور الإندونيسي. وقالت إن حكومة بلدها تسعى بجد، بعد اعتماد أهداف التنمية المستدامة، إلى التصدي للتحديات القائمة وتحسين فرص الحصول على التعليم للأطفال المنحدرين من أشد الفئات ضعفا وتهميشا. وقد أنشأت الحكومة الإندونيسية مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة، وزادت عدد المدارس الشاملة للجميع على جميع المستويات، كما اتخذت إجراءات لتحسين إمكانية الوصول. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حكومة بلدها مسؤولة عن ضمان فرص الوصول إلى التعليم لأطفال العمال الإندونيسيين المهاجرين في الخارج. وبالتعاون مع حكومة ماليزيا، أنشأت إندونيسيا مراكز التعلم المجتمعية في صباح وساراواك لتوفير التعليم الابتدائي. وتتبع تلك المدارس المناهج الدراسية الوطنية لكفالة حصول الطلاب على نفس التعليم كباقي الأطفال في إندونيسيا.

٤٣ - وأردفت قائلة إن وفد بلدها يود الحصول على مزيد من المعلومات بشأن التوصيات المتعلقة بتحسين جودة جمع وتحليل البيانات المصنفة على الصعيدين الوطني والمحلي، ولا سيما ما يتعلق بوضع السياسات والبرامج التعليمية للأطفال المنحدرين من الجماعات المهمشة في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٤٤ - **السيدة رازانا** (ملديف): رحبت بتركيز التقرير على الإنصاف والشمول في حماية وتعزيز الحق في التعليم، وقالت إن بلدها محظوظ نظرا لكون الأسر تولي أهمية متساوية للفتيان والفتيات في التحصيل التعليمي. ومن ثم، فإن التسجيل في التعليم الابتدائي والثانوي يشمل الجميع، كما أن أداء الفتيات فاق الفتيان بفارق كبير. وتابعت قائلة إن كفالة حق جميع الأطفال في التعليم دون تمييز هي من الأولويات الرئيسية للسياسة العامة لبلادها وهو حق مضمون بالدستور. وتوفر ملديف التعليم الابتدائي والثانوي المجاني لجميع الأطفال وتعمل باستمرار على تحسين جودة مدارسها ومدرسيها ومناهجها وتُهجها من أجل كفالة عدم ترك أي فئة من الأطفال خلف الركب وتعزيز التعلم مدى الحياة. وأكدت أن التعليم أداة قوية يمكنها أن تحول المجتمع، وقالت إن وفد بلدها يؤيد تأييدا تاما المبادرات الرامية إلى التصدي للتمييز من خلال لا مركزية صنع القرار والمشاورات الشاملة.

٤٥ - وتابعت قائلة إن ملديف تفتقر إلى القدرات الفنية والموارد البشرية، ولا سيما في مجال جمع البيانات وتحليلها وإعداد البيانات المرجعية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وأشارت إلى أن التقرير شدد على أهمية جمع ونشر بيانات مصنفة من أجل تحقيق تعليم منصف وشامل للجميع، وهي تود أن تعرف المزيد عن الدعم الفني المتاح لجمع البيانات المصنفة وآليات الإبلاغ من أجل نشر هذه البيانات.

٤٦ - **السيد ياريمينكو** (أوكرانيا): قال إن هناك ٧٣٥ مدرسة في أوكرانيا يمكن فيها تعليم أطفال الأقليات بلغاتهم الأصلية، وقد استفاد منها ما مجموعه ٤٠٠ ٠٠٠ من الأطفال. وتُموَّل جميع هذه المدارس من الميزانية الوطنية. وقال إن أوكرانيا توفر التعليم بخمس لغات غير الأوكرانية، وهي: المولدوفية والبولندية والروسية والرومانية والهنغارية.

٤٧ - وذكر أن دراسة أجريت في ٢٠١٦ لنتائج امتحانات اللغة الأوكرانية كشفت أن الأطفال الذين رسبوا في تلك الامتحانات يعانون من التمييز وأن هذه النتائج حدّت من آفاقهم المستقبلية. وقال إن حكومة بلده لا تحظر التعليم بلغات الأقليات القومية؛ بل إنها توسع نطاق التعليم باللغة الأوكرانية لكفالة قدرة جميع المواطنين الأوكرانيين على الحديث باللغة الوطنية.

٤٨ - **السيدة بولي باري** (المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم): قالت إنها شعرت بشديد الاطمئنان لسماعها ممثلين من جميع أنحاء العالم يعربون عن التزام بلدانهم بمكافحة التمييز والتصدي للمشاكل المرتبطة بالإنصاف وشمول التعليم للجميع.

٤٩ - وأشارت إلى أن الأسئلة المتعلقة باستخدام اللغة الأم في نظم التعليم الوطنية وبتحفيز وتدريب المدرسين في المناطق الريفية جميعها أسئلة تتعلق بجودة التعليم. وقد أظهرت عدة دراسات أن الأطفال يتعلمون على نحو أسرع عندما يكون ذلك بلغتهم الأولى. وأضافت أن هذا النهج يتيح للأطفال أيضا إمكانية النهل من ثقافتهم وقيمهم، وهي تشجع الدول على كفالة تلقي جميع الأطفال تعليمهم بلغتهم الأولى أثناء سنواتهم الأولى في المدرسة. وإن أفضل طريقة لتحقيق ذلك هي إضفاء الطابع اللامركزي على التعليم، بحيث يمكن للمجتمعات المحلية الصغيرة أن تقرر بشأن

لغة التعليم بنفسها دون تعسف. وذكرت أن النزاعات والحروب كثيرا ما تنشأ بسبب عدم التشاور، ولذلك فإنه يمكن للمدارس أن تشارك في دينامية بناء السلام من خلال أخذ جميع الآراء بعين الاعتبار.

٥٠ - وفيما يتعلق بتدريب المدرسين ن في المناطق الريفية وحفزهم، أكدت أنه من المهم جدا زيارة المدارس في المناطق الريفية والتحدث إلى المدرسين والمجتمع المحلي الأوسع نطاقا. إذ لا يوجد مسوغ لكي تقرر العواصم ما يحتاجه المدرسون في القرى. ومن الممكن أن يتم تزويد المدرسين في المناطق الريفية التي لا تتوفر مدارسها على إنارة بالمصابيح، كما يمكن تقديم حوافز للمدرسين الذين أبلى طلابهم بلاء حسنا ولا ينبغي أن تكون هذه الحوافز مالية.

٥١ - واسترسلت قائلة إن هناك أسئلة طُرحت تتعلق بأفضل السبل لمراعاة فئات من قبيل اللاجئين والفتيات وذوي الاحتياجات الخاصة. وقالت إن الجواب عليها في جميع الحالات يكمن في حوكمة التعليم. وأكدت من جديد على أن اللامركزية مسألة حيوية وأن القرارات ينبغي أن تُتخذ على مستوى القواعد الشعبية. وأشارت إلى أنه يمكن إيجاد أفضل الحلول عندما يُشرك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والمدرسين والأسر، من خلال عملية تخطيط تشاركية. غير أن الكلام وحده لن يكون كافيا؛ ولهذا يجب تخصيص اعتمادات من الميزانية للإنفاق الإضافي اللازم للتصدي لقضايا من قبيل اللاجئين وإمكانية وصول الفتيات. وختمت بالقول إن الأخطاء تُرتكب أحيانا إلا أنه يمكن دائما تعلم بعض الدروس.

٥٢ - **السيد ألستون** (المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان): قدم تقريره (A/72/502)، وقال إن التقرير يركز على تمتع الأشخاص الذين يعيشون في فقر بالحقوق المدنية والسياسية. وقال إن التقرير يسعى إلى إظهار أن الفقراء معرضون للانتهاكات بنسب أكبر وبأشكال مختلفة عن سواهم؛ وأن حقوقهم المدنية والسياسية تبقى عرضة للإهمال بصورة منهجية من قبل الجهات السائدة الفاعلة في مجال حقوق الإنسان والمجال الإنمائي؛ وأن الحالة الناجمة عن ذلك تقوض مبدأ عدم قابلية كافة حقوق الإنسان للتجزئة؛ وأنه يجب على كل من دوائر حقوق الإنسان والدوائر الإنمائية أن تكفل إدراج احترام وتعزيز جميع حقوق الإنسان لمن يعيشون في فقر في البرامج والسياسات التي توصي بها.

٥٣ - وأورد أن استنتاجات عدة انبثقت عن الأشكال المتعددة لانتهاك الحقوق المدنية والسياسية للأشخاص الذين يعيشون في فقر المبينة في التقرير. وأشار إلى أن البيانات قليلة للغاية بشأن الخلفية الاجتماعية-الاقتصادية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ومن المدهش أنه ليس هناك عمل أكاديمي يذكر بشأن هذه المسألة. كما أن وثائق السياسة العامة التي تعترف بالحاجة إلى مراعاة الحقوق المدنية والسياسة في جهود مكافحة الفقر عادة ما تكون عامة للغاية، بيد أنها تكون غير ذات معنى إلى حد كبير من الناحية العملية. وغالبا ما يتم تجاهل الأشخاص الذين يعيشون في فقر بوصفهم جماعة مستضعفة. وختم بالقول إن النهج الجديد الذي تجري الدعوة إليه ينطوي على جمع البيانات ذات الصلة من أجل تمكين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية كلتيهما من تحديد مدى تضرر الفقراء من مختلف صنوف الانتهاكات، وذلك حتى يتسنى تكييف الحلول الموصى بها مع الاحتياجات التي جرى تحديدها.

٥٤ - ***السيدة التميمي*** *(قطر)، نائبة الرئيس، تولت رئاسة الجلسة.*

٥٥ - **السيد ياو** شاوجون (الصين): قال إنه بالنظر إلى الظروف السائدة في البلاد، تعطي حكومة بلده الأولوية للحق في البقاء والتنمية، والنهوض بمختلف القضايا الاجتماعية من أجل تمكين جميع الناس من الاستفادة بطريقة منصفة من المكاسب الإنمائية وكفالة حقهم في المشاركة على قدم المساواة. ومنذ انطلاق عملية الإصلاح والانفتاح، انتشلت الصين ٧٠٠ مليون شخص من براثن الفقر- أكثر من ٧٠ في المائة من المجموع العالمي- وقد أسهمت بذلك إسهاما كبيرا في الجهود الدولية الرامية إلى الحد من الفقر وتعزيز حقوق الإنسان. وستواصل الصين الوفاء بالتزاماتها الدولية بما يتناسب مع المرحلة التي تعيشها ومستوى التنمية فيها، وذلك بهدف تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٥٦ - وذكر أنه يتعين على المقررين الخاصين، بصفتهم خبراء تابعين للأمم المتحدة، أن يتصرفوا وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وكذا مدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وأن يقوموا

بواجباتهم بطريقة موضوعية وعادلة، وأن يتخذوا موقفا بناء في حواراتهم مع الحكومات الوطنية.

٥٧ - وتابع قائلا إن الاتهامات التي وجهها المقرر الخاص إلى الحكومة الصينية لاحقا غير صحيحة، والصين ترفضها رفضا قاطعا. وقال إن وفد بلده يحث المقرر الخاص على الاضطلاع بمهامه في امتثال صارم لقواعد السلوك وولاية مجلس حقوق الإنسان، وأن يتعاون مع الترتيبات الموضوعة من قبل البلدان المضيفة ويحترمها، وأن يتفادى ممارسة الضغوط علنا.

٥٨ - واستطرد قائلا إنه بما أن الفقر هو السبب الجذري للعديد من انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية، فإن وفد بلده يود أن يعرف ما إذا كان لدى المقرر الخاص أي توصيات محددة من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية.

٥٩ - **السيدة النصيري** (العراق): سألت المقرر الخاص عما إذا كانت الأعمال الإرهابية وموجات التشرد والكوارث الطبيعية تعتبر عوامل يمكن أن تعيق المحاولات الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع بحلول ٢٠٣٠. وتساءلت كذلك عما إذا كان بوسع المقرر الخاص أن يقترح تدابير للتصدي لتلك التحديات.

٦٠ - وذكرت أن الحكومة العراقية وضعت استراتيجيتها الثانية للحد من الفقر، التي تشدد على مسائل الأزمات الاقتصادية والمشردين داخليا. وتتصدى الاستراتيجية أيضا للحاجة إلى تمويلات جديدة، وتتوخى بذل جهود أوسع نطاقا للحصول على الدعم من المنظمات الدولية. وتهدف الاستراتيجية كذلك إلى مساعدة المشردين بصرف النظر عما إذا كانوا مشردين حاليا أو أنهم ممن عادوا إلى ديارهم الأصلية. وتنص الاستراتيجية على إعادة بناء المدارس والمرافق الصحية في أقرب وقت ممكن وإعادة الماء والكهرباء. وقد أنشأت الحكومة صندوقا لإعادة بناء المناطق التي دمرتها الجماعات الإرهابية.

٦١ - وأردفت قائلة إنه على الرغم من أن العراق نجح في خفض معدل الفقر في ٢٠١٤، إلا أن ظهور تنظيم الدولة الإسلامية وانخفاض أسعار النفط العالمية أدى إلى ارتفاع معدل الفقر إلى أكثر من ٢٢ في المائة. وبناء على ذلك، أنشأت الحكومة صندوقا اجتماعيا بالتعاون مع البنك الدولي من أجل مساعدة الفقراء وإيجاد فرص عمل مؤقتة.

٦٢ - **السيد فوراكس** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن الدعم الواسع النطاق للولاية في مجلس حقوق الإنسان يدل على أهمية مكافحة الفقر المدقع من أجل إعمال حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. وقال إن لاتحاد الأوروبي يتفق تماما مع التقييم القائل بأن الفقر المدقع لا يحرم الأفراد من التمتع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل أيضا من بعض حقوقهم المدنية والسياسية. وهذا أمر يدعو إلى القلق بوجه خاص بالنظر إلى تزايد التفاوت الاقتصادي، الذي بات يؤثر على جميع الدول.

٦٣ - وأكد أن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالعمل بنشاط على تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها داخل حدوده وفي علاقاته مع البلدان التي خارج الاتحاد على السواء، وذلك من أجل كفالة تمكن الأشخاص الضعفاء من التمتع بحقوقهم المدنية والسياسية. وقال إنه يود أن يعرف كيف يمكن تعديل المؤشرات المتعلقة بالفقر المدقع حتى تأخذ في الاعتبار على نحو أفضل حقيقة أن الحقوق المدنية والسياسية للأشخاص الضعفاء تُنتهك على نحو غير متناسب.

٦٤ - **السيدة الموتشو** (المغرب): قالت إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقها المغرب في ٢٠٠٥ تقع في صميم سياسته الرامية إلى مكافحة الاستبعاد الاجتماعي والفقر. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، استُثمر ٤٠ مليار درهم من خلال المبادرة، ونتيجة لها انخفض عدد الناس الذين يعيشون في حالة فقر متعدد الأبعاد من ٧,٥ ملايين في ٢٠٠٤ إلى ٢,٨ مليون ن في ٢٠١٤. وقالت إن معدل انتشار الفقر المتعدد الأبعاد انخفض من ٢٥ في المائة إلى ٨,٢ في المائة خلال الفترة نفسها، وحدثت الانخفاضات في البيئات الحضرية والريفية على حد سواء.

٦٥ - **السيد كاستيلو سانتانا** (كوبا): قال إن وفد بلده يتفق والرأي القائل إن تصورات خاطئة، من قبيل أن خبراء حقوق الإنسان ليسوا مؤهلين للتعليق على المواضيع الفنية للسياسة الاقتصادية، تحول دون استجابة شاملة للمشاكل الخطيرة المقترنة بانعدام الأمن الاقتصادي. وقال إن مسألة الدخل الأساسي مهمة وينبغي النظر فيها إلى جانب التدابير العديدة الأخرى التي يمكن اتخاذها لمعالجة انعدام الأمن الاقتصادي. إذ لن يكون ممكنا إيجاد حل مستدام حقا للمشكلة إذا لم تعالج أسباب الفقر في العمق.

٦٦ - **السيدة بروكس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن بلادها تعترف بأن الفقر له أبعاد متعددة وينطوي على أكثر من مجرد انعدام الدخل. وغالبا ما يرتبط الفقر المدقع بالاستبعاد الاجتماعي والافتقار إلى إمكانية الحصول على التعليم. ومن المهم تعزيز المساواة بين الجنسين، لا سيما في صفوف النساء والفتيات من الشرائح الأدنى دخلا من السكان في جميع أنحاء العالم. وينبغي للحكومات أن تتحدى الممارسات التقليدية التي تسعى إلى حرمان أي فرد من حقوقه، بمن فيهم أولئك الذين ينتمون إلى الفئات الضعيفة.

٦٧ - واسترسلت قائلة إن التنمية الاقتصادية أمر حاسم للتخفيف من حدة الفقر. وعلى الدول أيضا التزامات تتعلق بحقوق الإنسان لا تتوقف على التنمية. فعندما لا تُحترم حقوق الإنسان، يمكن أن يخلق ذلك تحديات للدول التي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية. وسألت عما إذا كان لدى المقرر الخاص أي مقترحات بشأن الكيفية التي يمكن بها للبلدان أن تعزز المساواة بين الجنسين في الشرائح الأدنى دخلا من السكان.

٦٨ - **السيد ألستون** (المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان): قال إنه يتفق مع ممثل الصين بأن إنجازها فيما يتعلق بانتشال ٧٠٠ مليون شخص من براثن الفقر المدقع إنجاز استثنائي جدير بالتقدير. وزاد على ذلك أن المناطق الريفية في الصين لم تعد مصدر الانشغال الرئيسي؛ بل إن المسألة الرئيسية التي ظلت دون معالجة هي الفقر في المناطق الحضرية، الذي غالبا ما يواجهه العمال المهاجرون البالغ عددهم ٢٠٠ مليون في البلاد. وبموجب نظام تسجيل الأسر المعيشية، من المتوقع أن يحصل العمال المهاجرون على الدعم من قراهم في الريف، ولكن ذلك ليس ممكنا بالنسبة لمن يعيشون ويعملون في المدن. وذكر أن الحكومة الصينية كانت تتردد في الماضي في إدخال تغييرات على هذا النظام المعقد، ولكن هذا الموقف قد يتغير كجزء من خطة جديدة لمكافحة الفقر في البلاد.

٦٩ - وتابع قائلا إن ممثل الصين أشار إلى أن مدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان لم تتبع. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أنه بموجب مدونة قواعد السلوك، لا ينبغي أن تمنع الحكومات المقررين الخاصين من عقد اجتماعات مع أي شخص، ولا ينبغي تعقبهم من قبل مسؤولين أمنيين مجهولي الهوية. وذكر المقرر أنه بعد الزيارة التي قام بها إلى الصين، قامت الحكومة باعتقال وإدانة جيانغ تيانيونغ، وهو محام في مجال حقوق الإنسان يدافع عن المحتجزين. وقد كانت معاملته أثناء احتجازه سيئة، بيد أن المقرر الخاص يأمل في أن تتحقق في نهاية المطاف نتيجة مرضية للمجتمع الدولي.

٧٠ - واستطرد قائلا إنه يتفق مع وفد العراق بأن مسألة الإرهاب وعلاقته بالفقر مهمة للغاية. بيد أن المشكلة يمكن أن تُدرس من زوايا شتى. وعلى سبيل المثال، كثيرا ما ينجم الفقر عن الاستبعاد الاجتماعي لجماعات محددة، ومن شأن استبعاد كهذا أن يؤجج نيران الإرهاب. ولذلك، فإنه من المهم أن يؤخذ في الاعتبار أن السياسات التي تخفق في تعزيز الإدماج قد تثير مشاكل.

٧١ - وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي أشار إلى الآثار الكبيرة للتفاوت المتزايد في جميع أنحاء العالم. ومن المؤسف أن قلة قليلة من البلدان تشعر بالقلق إزاء الحد من التفاوت، الأمر الذي سيكون له انعكاسات خطيرة على التمتع بالحقوق السياسية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في البلدان المتقدمة النمو. ذلك أنه عندما يكون رأس المال والإيرادات في غالبيتهما الساحقة بيد أقلية ضئيلة، فإن من شأن الحقوق المدنية والسياسية أن تتقوض وتُنسف من قبل الأشد قوة. وقد أعرب كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن قلقهما إزاء الأثر السلبي الذي يمكن أن يكون للتفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي.

٧٢ - وفيما يتعلق بالمؤشرات التي من شأنها أن تعزز فهم انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية للفقراء، ركز التقرير على الحاجة إلى تصنيف البيانات بحسب الدخل. وعلى سبيل المثال، تُوجه أعمال العنف التي تمارسها الشرطة في الغالب الأعم ضد الفقراء. ويكون الفقراء أيضا ضحايا مجموعة من انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية، بيد أن التحليلات نادرا ما توضح ذلك، كما أن الوصفات ليست موجهة إلى الفقراء على وجه التحديد.

٧٣ - وردا على ممثل كوبا، قدم المقرر الخاص في حزيران/يونيه ٢٠١٧ تقريرا إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن إمكانية تحديد دخل أساسي شامل لجميع المواطنين في مختلف البلدان. ومن المهم استكشاف سبل ضمان توافر حد أدنى من الحماية الاجتماعية. وأشار إلى أن المشروطية، التي تفرض أن يستوفي الأفراد العديد من

المعايير أو أن يتصرفوا بطرق معينة حتى يصبحوا مؤهلين للحصول على المساعدة، آخذة في الازدياد في كثير من البلدان وتتعارض مع فكرة أن لكل شخص الحق في حد أدنى من الحماية الاجتماعية.

٧٤ - ولفت الانتباه إلى أن ممثل الولايات المتحدة يركز بشكل خاص على المساواة بين الجنسين، ويؤكد على أن النساء والفتيات هن دائما أسوأ حالا بالفعل من الرجال فيما يتعلق بالإيرادات والأجور. وأشار إلى أن الاتجاهات العالمية الحالية نحو الخصخصة وتقلص دور الدولة أدى إلى نقل عبء رعاية الأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة من الدولة أو الجهات الفاعلة الأخرى إلى كاهل المرأة. وختم بالقول إن الركائز الأساسية للسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة تقوم على عدم التصدي لاحتياجات النساء والفتيات.

٧٥ - **السيد ياو** شاوجون (الصين): قال إنه على الرغم من أن بلده حقق مكاسب كبيرة في الحد من الفقر، فإنه يحتاج إلى مواصلة بذل جهوده. ولذلك تعمل الحكومة حاليا على تحسين مستويات معيشة عمال المناطق الريفية الذين يعملون في المدن. كما يجري بالفعل إدخال تغييرات على نظام تسجيل الأسر المعيشية. وقد ألغت أربع وعشرون مقاطعة القيود المتعلقة بالفروق بين التسجيل في المناطق الريفية والحضرية، بحيث يمكن الآن أن يتمتع العمال الريفيون، بنفس القدر كغيرهم، بالعمالة والتعليم والتأمين وغيرها من الخدمات. ولذلك فإن نظام تسجيل الأسر المعيشية لم يعد يشكل أي عقبة.

٧٦ - وقال إن الشخص الذي ذكره المقرر الخاص انتهك قوانين الصين، وهو ينتظر المحاكمة. ولا علاقة لاحتجازه بزيارة المقرر الخاص.

٧٧ - وأكد على أنه يجب على المقررين الخاصين أن يتمسكوا، باعتبارهم خبراء تابعين للأمم المتحدة، بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن يحترموا سيادة الدول، بما في ذلك عدم التدخل في شؤونها الداخلية، وأن يقوموا بواجباتهم بطريقة موضوعية وعادلة وفقا لولاياتهم. وأضاف أنه يدرك أن ولاية المقرر الخاص الحالي ترتكز على مساعدة الدول الأعضاء على القضاء على الفقر، وليس مناقشة الحقوق المدنية والسياسية، وهي مسألة، على أهميتها أيضا، يعالجها مقرر خاص آخر. ولذلك أوصى المقرر الخاص بالالتزام بولايته والإتيان باقتراحات قابلة للتطبيق لمساعدة البلدان النامية على تحسين مستويات معيشة شعوبها والقضاء على الفقر. وإلا فإنه سيكون من الصعب تمييز ولايته عن ولايات الآخرين.

٧٨ - **السيدة النصيري** (العراق): قالت إن العراق بلد متنوع ديموغرافيا يحترم الأقليات، كما تعكس ذلك تركيبة برلمانه. وقد واجهت القوات العراقية أعمال عنف وتدمير للهياكل الأساسية ارتكبتها جماعات إرهابية جاءت من خارج البلد.

٧٩ - **السيد ألستون** (المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان): قال إنه يوافق تماما على أن أنشطة الجماعات الإرهابية الأجنبية في العراق كانت لها آثار بالغة على قدرة الحكومة على التصدي للفقر وحقوق الإنسان.

٨٠ - وأعرب عن سروره لسماع أن الحكومة الصينية تقوم بإدخال إصلاحات على نظام تسجيل الأسر المعيشية ويحذوه التفاؤل بأن ترتيبات أفضل قد تصدر لصالح العمال المهاجرين. وردا على السؤال المتعلق بصلاحيات المقرر الخاص المعني بالفقر لمناقشة الحقوق المدنية والسياسية، قال إن الأشخاص الذين يعيشون في فقر يعيشون تجارب مختلفة من حيث التمتع بالحقوق عن الذين هم ليسوا فقراء. وعلى سبيل المثال، وبالنظر إلى أن الفقراء هم ضحايا التعذيب على نحو غير متناسب عادة، ينبغي للمقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع أن يبذل جهدا لفهم هذه الظاهرة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢:٤٠.